

المجتمعات تروي قصصها تجاربنا مع الرصد المجتمعي



تصوير: نزيديك

نسقه الفريق العامل المعني بالرصد في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويشمل ثماني منظمات عضوة في الشبكة

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية/ الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة (الأرجنتين)/ مركز حقوق الإنسان للتليل والبحوث (فوندار، المكسيك)/ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هاكيجامي، كينيا)/ مشروع المساهلة الدولية (دولي)/ نزيديك (الهند)/ المشاركة في ممارسة الحقوق (إيرلندا الشمالية)/ منظمة المتطوعين من خلال الفيديو (الهند)

جدول المحتويات

2	المقدمة
7	أ. تصميم استراتيجية الرصد
11	ب. جمع البيانات
13	ج. تحليل البيانات
15	د. استخدام البيانات
17	هـ. أثر الرصد المجتمعي في نضالات الشعوب
	من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
21	و. التحديات والدور المحتمل للرصد المجتمعي
	في إطار الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
23	دراسات الحالة

المقدمة

نبذة عن الفريق العامل المعني بالرصد التابع للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نحن فريق تعاوني يضم منظمات من شتى أنحاء العالم تسعى إلى ضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية. تحرص الشبكة على أن تركز في أنشطتها على التجارب الحية للأشخاص المتضررين من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والظلم الاجتماعي، وهذا واحد من مبادئها الرئيسية. ونحن ننفذ ذلك عن طريق إدماج الحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية وقياداتها.

يدرك [الفريق العامل المعني بالرصد](#)، نظرًا لطبيعة أنشطته، أهمية دور البيانات والأدلة في النهوض بالعدالة الاجتماعية وفهم عملية الرصد المجتمعية باعتبارها مقارنة أساسية لإنتاج البيانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضع المجتمعات المحلية في صميم عملية الرصد والتوثيق.

ما الغاية من هذا الموجز ؟

الرصد المجتمعي عملية يُشارك فيها الناس عن طريق جمع البيانات عن القضايا التي تؤثر فيهم وتحليل هذه البيانات، وذلك بغية التنظيم والقيام بالحملات والدعوة من أجل أعمال حقوقهم وإحداث التغييرات البنوية الأوسع.

في خلال العام المقبل، سيعمد أعضاء الفريق العامل المعني بالرصد إلى التواصل مع زملائهم الأعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتفكير جماعيًا وتبادل المعلومات بشأن السبل الآيلة إلى تركيز منظورات الأشخاص المتضررين مباشرةً من انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه النبذة خطوة أولى في عملية التفكير، وتحديدًا معالجة السؤال التالي: ما الذي يعنيه أن تكون عمليات الرصد "مجتمعية" في الممارسة؟

شاركت ثماني منظمات عضوة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإجابة عن هذا السؤال عن طريق استكشاف دور المجتمعات المحلية في عمليتي الرصد والمراقبة،

وقد ولدت هذه المبادرة من رحم جلسة نقاش استراتيجية عُقدت في أيلول/سبتمبر 2017. (نورد في نهاية هذا الموجز مجموعة من دراسات الحالة القصيرة حول عمل هذه المنظمات).

بعد استعراض عملنا في مجال الرصد المجتمعي، يدرس هذا الموجز المقاربات المختلفة المُستخدمة في تصميم مشروعات الرصد وجمع البيانات وتحليلها؛ ويُختتم بعرض وجهات نظر الأعضاء بشأن الآثار والتحديات المترتبة على عملية الرصد المجتمعية في الأجلين القصير والطويل.

المنظمات الواردة في هذا الموجز:

- منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية
- الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة (الأرجنتين)
- مركز حقوق الإنسان للتحليل والبحوث (فوندار، المكسيك)
- مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هاكيجامي، كينيا)
- مشروع المساءلة الدولية (دولي)
- نزيدك (الهند)
- المُشاركة في ممارسة الحقوق (إيرلندا الشمالية)
- منظمة المتطوعين من خلال الفيديو (الهند)

القضايا التي خضعت للرصد والمراقبة:

عملنا بالتعاون مع مجتمعاتنا، عبر المشروعات التي جرى تحليلها، على رصد مجموعة من القضايا شملت:

- تقديم الخدمات العامة التي تُلبّي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مثل السكن والغذاء والمياه والصرف الصحي، وصحة الأم والطفل (الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، وهاكيجامي، ونزيدك، والمشاركة في ممارسة الحقوق، ومنظمة المتطوعين من خلال الفيديو)

- اعتمادات الميزانية والنفقات (هاكيجامي، والجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، ونزديك)
- مشروعات البنى التحتية والتنمية التي تمويلها أو تنفذها الدول والمؤسسات المالية، مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي (مشروع المساواة الدولية، وفوندار، والجمعية الأهلية للمساواة والعدالة)
- التغييرات الناتجة عن تنظيم المرأة وأعمال التعبئة والحملات، واحتياجات الحركات الشعبية لتعزيز فاعلية هذا النوع من الإجراءات (منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية)

طرق جمع البيانات:

- أدوات المسح بالورقة والقلم: مسوحات من منزل لمنزل، مقابلات ومناقشة أجرتها مجموعات التركيز (فوندار، مشروع المساواة الدولية، نزديك، والمشاركة في ممارسة الحقوق)
- طلبات الحق في الوصول إلى المعلومات (هاكيجامي، ونزديك، والجمعية الأهلية للمساواة والعدالة)
- الرسائل النصية القصيرة، وتكنولوجيايات الإنترنت (هاكيجامي، ونزديك، والجمعية الأهلية للمساواة والعدالة)
- وسائل الإعلام المرئية مثل مقاطع الفيديو والصور (منظمة المتطوعين من خلال الفيديو، ومشروع المساواة الدولية، وهاكيجامي)
- الطرق التشاركية، مثل سرد القصص واليوميات الشخصية، والمسح المعرفي للمشاكل، وتحديد القوة، ومسح المجتمعات (منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ومشروع المساواة الدولية)

الجهة التي تقوم بالرصد والمراقبة:

- موظفو المنظمات (الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، ومشروع المساواة الدولية، وفوندار)
- قادة المجتمعات والنشطاء المدربين (نزديك، ومنظمة المتطوعين من خلال الفيديو، ومشروع المساواة الدولية، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية)،

أو قطاعات أوسع من المجتمع (الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، وهاكيجامي، والمشاركة في ممارسة الحقوق)

نوع النتائج المحققة:

بيانات عملية الميزنة التشاركية، تقارير كمية ونوعية، الرسوم المعلوماتية، الخرائط، أدلة المحكمة، مقاطع الفيديو، الصور، غير ذلك من مواد الدعوة

كيفية استخدام البيانات:

- مناقشة النتائج وطلب المساعدة في الاجتماعات مع المسؤولين - في سبل الانتصاف القضائية وغير القضائية (مثل آليات التظلم والتقاضي)
- في الدعوة السياسية
- في حملات التحوّل السردية (مثل الاحتجاجات في الشوارع، والاعتصامات، والنقل الإعلامي)

أ. تصميم استراتيجية الرصد

من هي الجهات التي تملك عملية الرصد؟

غالبًا ما تكون عملية الرصد جزءًا من استراتيجية أوسع لحملات الدعوة التي تتزعمها المجتمعات أو المنظمات العضوة. إنّ لتحديد احتياجات الرصد وتصميم خطوات عملية الرصد آثار جوهرية في الجهة المسؤولة عن المحتوى ومن ثمّ الجهة التي تتحكم بالنتيجة.

ولكي يملك أفراد المجتمعات استراتيجيات الرصد، لابدّ انخراط المجتمع في مشاركة هادفة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنطاق، وفي استراتيجيات جمع البيانات وتحليلها والمنهجيات المتبعة في ذلك، واستخدام هذه البيانات. يُذكر أن المجتمعات شاركت في جميع مجالات عملنا بدرجات متفاوتة في تصميم العملية والتحكم بها.

كيف تُتخذ القرارات بشأن المسائل التي ينبغي رصدها؟

يستند اختيار مسائل بعينها للرصد عمومًا على ما يلي:

- احتياجات المجتمعات وأولوياتها (وغالبًا ما يكون ذلك في إطار جزء من تحالفات أوسع) مع إيلاء المجموعات الخاصة مثل المرأة اهتمامًا خاصًا
- معايير حقوق الإنسان، النظم والأحكام القانونية المعمول بها، والتي توفر إطارًا لجمع البيانات والدعوة

إن كلا العنصرين أساسيان في عمليات تصميم الرصد، غير أن العلاقة بينهما تختلف باختلاف ممارسات أعضاء الفريق العامل المعني بالرصد. إذ لربما يعتمد اتخاذ القرار بشأن ما يجب رصده بالكامل على الغرض الذي تنشده المجتمعات من وراء جمع البيانات (منظمة المتطوعين من خلال الفيديو، والمشاركة في ممارسة الحقوق، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية)، و/أو على القوانين والسياسات ومعايير حقوق الإنسان المعمول بها والتي توفر إطارًا يُتيح للمجتمعات إمكانية تحديد نطاق الرصد (منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ونزدك، ومشروع المساواة الدولية، والجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، وفوندار).

الرصد والبحث والتعلّم في بناء حركة نسائية

استخدم منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية مقارنة اسمها بحوث المشاركة النسائية دعمًا للناشطات على مستوى القواعد الشعبية في عمليات إجراء البحوث والتحليل وتطوير إجراءات جماعية مبنية على الأدلة. وإذ تعترف بحوث المشاركة النسائية أن كل أشكال المعرفة والأدلة تقوم على الجنسانية تتحدى بذلك هياكل القوة الحالية والمعايير التي تُحدد الجهة التي تتمتع معرفتها بالمشروعية، وثُمكن النساء المهمشات لكونهن الخبيرات العارفات بحياتهن الخاصة.

لما كانت بحوث المُشاركة النسائية متصلة في بناء الحركة، فإنها تُوفر حيزًا يُمكنُ الناشطات من التعلّم و التواصل وإبراز نضالاتهن من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق رصد تجاربهن واستجاباتهن واحتياجاتهن والتفكير فيها. على سبيل المثال، تُشارك 10 منظمات شعبية من نساء الريف ونساء الشعوب الأصلية والمهاجرات والفقيرات في المناطق الحضرية، في مشروع "إعلاء الأصوات وتعزيز الحركات النسائية من أجل العدالة الإنمائية". كلفت كل واحدة من المنظمات باحثات شابوات مهمة التقصي عن ثلاث أسئلة وهي:

1. ما هي أكبر المشكلات التي نواجهها؟

2. ما هو الدليل؟

3. ماهي المجالات التي تُتيح إحداث التغيير، ومن يملك السلطة؟

فحصت الباحثات قضايا تفاقم انعدام المساواة (في الثروة والسلطة والموارد) والممارسات الإنمائية المجحفة والاستغلال من التجارب الحية التي اختبرتها نساء الريف ونساء الشعوب الأصلية والمهاجرات والفقيرات في المناطق الحضرية للاسترشاد بها في تنظيم الحملات وإجراءات الدعوة الجماعية. والأهم من ذلك، كانت عملية بحوث المُشاركة النسائية وسيلة تسمح للمنظمات المحلية تتبّع التغييرات التي أحدثتها في سياقها المحلي، ومن ثمّ التفكير في أهدافها واستراتيجياتها وتحسينها بغية الوصول إلى تغييرات طويلة الأمد. (راجع الفقرة د)

جُمعت البيانات باستخدام طريقة تشاركية اختارتها المنظمات والمجتمعات أثناء مرحلة التخطيط والتنقيح. وشملت المنهجيات المُستخدمة: مناقشات مجموعات التركيز، والملاحظات التشاركية، وسرد القصص الشخصية وطرق المسح (مثل تحديد القوة)، وهيكلية المشاكل على أساس يقوم على المُشاركة، ومسح المجتمعات. وقد اختيرت هذه الطرق على أساس مدى جدواها للمجتمع، مثلًا في مجتمع يملك معرفة محدودة في القراءة والكتابة، تُعطى الأولوية للصور والرسومات والروايات الشفهية.

اختيار الجهة التي تجمع البيانات وطريقة جمعها

إن تحديد طريقة جمع البيانات أثار واضحة في تحديد الجهة التي ستقوم بجمعها. على سبيل المثال، يُحتمل أن يقف استخدام الاستبيانات أو المسوحات الاستقصائية المكتوبة حائلًا أمام الأشخاص الذين لديهم مستويات متدنية في الإلمام بالقراءة والكتابة، في حين قد يكون الوصول إلى مقاطع الفيديو والرسائل النصية القصيرة أكثر سهولة. على غرار ذلك، إن الجهة التي تجمع البيانات ستترك أثرًا في طريقة استخدامها والجهة التي ستستخدمها.

دعم أصوات المجتمعات في عمليات التشاور بشأن مشروعات التنمية

يدعم مركز حقوق الإنسان للتحليل والبحوث (فوندار) المجتمعات الأصلية في المكسيك التي تضررت من مشروعات البنى التحتية الكبيرة عن طريق رصد المشاورات التي تجريها الحكومة مع المجتمعات المعنية. إذ يجمع مركز فوندار الأدلة التي تستخدمها المجتمعات المتضررة (وغيرها من هيئات المجتمع المدني) لإعلاء أصواتها في عمليات التشاور، ومعالجة حالات محددة من الانتهاكات، وعلى نطاق أوسع دعم نضالات الشعوب الأصلية من أجل حقوقها في الأرض، وذلك عن طريق المقابلات والشهادات وتطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات، والمراجعات الرسمية للوثائق. ولما كان أفراد المجتمعات لا يجمعون البيانات بطريقة مباشرة، يكفل دور "المراقب" المحايد في مركز فوندار درجة عالية من الحياد والاستقلالية من شأنها إضفاء الشرعية على [الأدلة التي جُمعت](#).

علاوة على ما تقدّم، تعمل بعض المنظمات مع متطوعين من المجتمع (مدربون مشرفون في حالة منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية) لتطوير أدوات جمع البيانات والاستراتيجيات. وفي حالات أخرى، تتولى المنظمات جمع البيانات بنفسها، وذلك نزولاً عند طلب المجتمعات أو على أساس الاحتياجات التي حددها أفراد المجتمع (راجع المثال السابق الخاص بفوندار).

غير أن ثمة منظمات أنشأت بدلاً عن ذلك آلية أو عملية يستخدمها أفراد المجتمع لجمع البيانات والإبلاغ عنها بشأن حقوق ومستحققات محددة. في هذه الحالة، تقوم المجتمعات بمهمة الرصد، لكن بالطرق التي وضعتها المنظمات. ويُمكن أن تتمتع هذه الاستراتيجيات بفعالية خاصة في جمع بيانات محدّثة واسعة النطاق في طرق يُمكن استخدامها في أنشطة الدعوة. (مثلا مشروع كامينوس

دي فيلا الذي أطلقته الجمعية الأهلية للمساواة والتنمية ومشروع الرسائل النصية القصيرة الذي أطلقته نزيديك، راجع الفقرة ج).

مقاربة تستند إلى المجتمع المحلي للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

في إيرلندا الشمالية، تعمل المشاركة في ممارسة الحقوق مع المجتمعات على إنشاء عملية الرصد الخاصة بها، لتضمن بذلك امتلاك أفراد المجتمع للعملية وتحكمهم بها من بدايتها إلى نهايتها. يلتزم المجتمع المحلي أو أفراد الدعم من منظمة المشاركة في ممارسة الحقوق بغية تعزيز نضالاتهم، ويعملون مع المنظمة لمساعدتهم في وضع استراتيجيات الحملات بما يتماشى واحتياجاتهم وقدراتهم.

وبمجرد أن يتوصل أفراد المجتمع إلى تحديد قضايا بعينها تؤثر فيهم، تقدم منظمة المشاركة في ممارسة الحقوق لهم الدعم في جمع الأدلة لبناء قاعدة (مثلا الجهة المتضررة من قضية معينة، وكيف لحقها الضرر، وعدد المتضررين)، وفي تطوير استراتيجيات جمع البيانات والأدوات المستخدمة، وجمع البيانات. وانطلاقاً من هذه القاعدة، وفي ضوء التزامات الدولة القانونية ذات الصلة، يُحدد أفراد المجتمع مؤشرات حقوق الإنسان ومعاييرها من أجل مساعدة الدولة وأجهزتها بشأن التزاماتها. صُممت المؤشرات لقياس الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدة زمنية محددة، وعلى نحو يستجيب لاحتياجات أفراد المجتمع المحلي الحقيقية.

ب. جمع البيانات

تتطلب مشاركة أفراد المجتمع في جمع البيانات تحديد المنهجيات والأدوات التي يستطيعون استخدامها. عمومًا، تعمل المنظمات مع مجموعات من المتطوعين المجتمعيين الذين يقومون بجمع البيانات. وعادة ما تبدأ العملية ببناء وعي قوي ومشارك بالحقوق والمستحقات، بالإضافة إلى تحسين مهارات التوثيق والاستقصاء. بعد ذلك، تتعاون المنظمات مع المتطوعين على تطوير أدوات لجمع البيانات يسهل الوصول إليها واستخدامها، وبذلك تُستخلص المعلومات ويكون المتطوعون في موضع مناسب لجمعها. على سبيل المثال، تُدرّب هاكيجامي المتطوعين المجتمعيين على استخدام طلبات الحق في الوصول إلى المعلومات في بحثهم عن بيانات تتعلق باعتمادات الميزانية المخصصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بعدها يُصار إلى تقييم المعلومات المجمّعة مقارنةً بالتسليم الفعلي للخدمات في مجتمعاتهم. من ناحية ثانية، درّبت منظمة المتطوعين من خلال الفيديو ما يزيد على [200 مراسل مجتمعي](#) سجلوا مقاطع فيديو تتناول القضايا اليومية التي تؤثر فيهم أو في مجتمعاتهم. فاستخدام التكنولوجيا يُسهل في تعزيز شمولية عملية الرصد وذلك عن طريق التغلب على حواجز الأمية، ويُساعد استخدام مقاطع الفيديو تحديدًا في نقل وجهات نظر أفراد المجتمعات عن طريق نشر قصصهم القوية (راجع الأمثلة التالية عن الأساليب التكنولوجية المستخدمة في جمع البيانات والدعوة).

ربط المجتمعات المتضررة عن طريق مشروعات التنمية في مختلف البلدان لتمكينهم من سرد قصتهم الجماعية

يربط مشروع المساءلة الدولية بين عمليات الرصد التي تجري على مستوى المجتمع المحلي لسرد قصة أوسع وتنوير الدعوة الجماعية. في عام 2013 أنشأ مشروع المساءلة الدولية [فريق دعوة عالمي](#) يُعزز مشاركة المجتمعات المتضررة من مشروعات التنمية (الممولة من المؤسسات المالية الدولية) في ثماني دول مختلفة. فاختار مشروع المساءلة الدولية نشطاء منظمين من كل مجتمع ودرّبهم على مهارات البحث والدعوة، وسهّل عملية جماعية لتحديد الأسئلة البحثية، ووضع استراتيجية الدعوة المتّبعة على مستوى

المجتمعات المحلية لهؤلاء الناشطين، وعلى المستوى العالمي. جُمعت البيانات عن طريق المسوحات والمقابلات، ثم استخدمت في أنشطة الدعوة على المستوى المحلي.

كذلك، أُنجِز مستوى متقدم من التحليل عن طريق دراسة النتائج المُحرزة في المجتمعات، وبناء سرد جماعي حول القضايا المتعلقة بمشروعات التنمية. وأدى هذا الأمر إلى صياغة توصيات أوسع نطاقًا وأوثق صلة بالمجتمعات الهدف منها ضمان مشاركة المجتمع في تصميم مشروعات التنمية وتنفيذها بما يتماشى وحقوق الإنسان، ومعالجة مسألتي التوطين وإعادة التوطين معالجةً ملائمة، وضمان المساءلة عن الأضرار الناجمة. يُذكر أن الاجتماع العالمي للاستراتيجية تضمن اجتماعات مع مسؤولين في البنك الدولي والحكومة الأميركية للتأثير في عمليات صناعة القرار الخاصة بمشروعات التنمية. وقد زوّدت هذه التوصيات العالمية عمل مشروع المساءلة الدولية واستراتيجيات المنظمات بالمعلومات اللازمة للسنوات المقبلة.

ج. تحليل البيانات

تتسم مرحلة تحليل البيانات في كثير من الأحيان بطابع تقني حيث تميل المنظمات المتحالفة مع المجتمعات إلى ممارسة دور بارز، عادة ما يكون عن طريق إجراء المستوى الأول من التحليل، ثم التحقق من صحة النتائج ومناقشتها مع أفراد المجتمع.

سهّل كل من منظمة المشاركة في ممارسة الحقوق ومنظمة هاكيجامي العمليات التي أتاحت لأفراد المجتمع المدني مناقشة البيانات التي جُمعت، وفهمها بصورة جماعية، وصياغتها بشكل مطالب ملموسة ومحددة الأجل ورفعها إلى السلطات الرسمية المعنية لإجراء المقتضى. وساعد موظفو منظمة المتطوعين من خلال الفيديو المراسلين في تحرير مقاطع الفيديو التي سجلها المراسلون المجتمعيون وعرضها على المسؤولين الحكوميين المعنيين. وأحيانًا، تختار منظمة المتطوعين من خلال الفيديو تقديم دعم إضافي لمقاطع فيديو معينة، فتقيم الصلات بين المراسلين والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة بغية إبراز أنشطة الدعوة التي يمارسونها وتعزيزها.

القيمة المُضافة للتكنولوجيا في جمع البيانات وتصنيفها وعرضها بصريًا

إنّ الافتقار إلى بيانات مصنفة عن وصول نساء الأديفاس (من الشعوب الأصلية) إلى خدمات صحة الأم في مزارع الشاي يقف عائقًا بوجه الجماعات المحلية المنادية بتحسين ظروف المعيشة والعمل للعاملين في مزارع الشاي في آسام (الهند). وعلى غرار ذلك، في بوينس آيرس في الأرجنتين، ترى الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة أن الشفافية في كيفية تنفيذ الأشغال العامة في المستوطنات العشوائية عامل أساسي لضمان حصول هذه المناطق إلى إمكانية الوصول الكافي إلى الخدمات.

وعليه، قررت المنظمتان تسخير قوة التكنولوجيا لتعزيز فاعلية جمع البيانات وتصنيفها وعرضها بصريًا في مواجهة هذه التحديات. وفي عام 2014، أطلقت نديك منصة ["إنهاء وفيات الأمومة الآن"](#)، التي تسمح للنساء المقيمات في مناطق مزارع الشاي بالإبلاغ عن الانتهاكات التي تطال حقوقهن في الصحة والغذاء عبر الرسائل النصية القصيرة باستخدام رموز عديدة توافق أنواع الانتهاكات وأماكن محددة (مثل المرافق الصحية ومتاجر التموين الغذائي). واستطاعت نديك والمجتمعات المرتبطة بها بفضل هذه المنصة جمع معلومات حديثة وأنية من المناطق التي يصعب الوصول إليها (بسبب بعدها ومحدودية إمكانية

الوصول إليها). علاوة على ذلك، تُصنف هذه المنصة الالكترونية البيانات الواصلة إليها وتمسحها على نحو لا يجعلها متاحة أمام الجمهور وحسب بل مؤثرة بصرًا. في عام 2016، تُوّسع نطاق عمل المنصة ليشمل رصد قضايا الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي في مستوطنات دلهي العشوائية.

وبطريقة مماثلة، يجمع برنامج [كامينوس دي فيلا](#) الذي أطلقته الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة البيانات الأساسية عن الأشغال العامة ومشروعات البنية التحتية في مستوطنات بوينس آيرس العشوائية، ويمسحها ويشاركها. إذ يتولى موظفو الجمعية جمع البيانات الفنية عن المشروعات التي هي قيد التنفيذ، والأطر الزمنية للتنفيذ والوكالات ذات الصلة، وتُحمّل هذه البيانات على الموقع الالكتروني ليستخدمها أفراد المجتمعات في تقييم تنفيذ المشروعات على الأرض.

تُسهّم المنصة في توفير المعلومات بطريقتين: معلومات من الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة إلى المجتمعات (وإلى الجمهور الأوسع) تتناول تفاصيل المشروعات التي تُنفذ في مناطقهم، ومعلومات من المجتمعات إلى الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة (وإلى المسؤولين الحكوميين المعنيين) تتناول التنفيذ الفعلي للمشروعات. وعلى غرار منصة "إنهاء وفيات الأمومة الآن" ، يسمح مشروع كامينوس دي فيلا بتصنيف كميات كبيرة من البيانات وعرضها بصرًا، مع ذلك في الحالة الأخيرة يتعين على المجتمعات المشاركة اكتساب مستويات عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة بغية استخدام المنصة والاستفادة من البيانات وفهمها. ولسد هذه الثغرة، تعقد الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة اجتماعات مع المجتمعات لمناقشة البيانات والتي جُمعت وإدخال بيانات جديدة على المنصة.

لكن على الرغم من الفوائد الواضحة التي تقدمها التكنولوجيا في تعزيز فعالية جمع البيانات وتحليلها، تتطلب العمليات التي تعتمد على التكنولوجيا بذل جهود ميدانية مكثفة لتنسيق عملية جمع البيانات والتحقق منها والحرص على استمرارية مشاركة المجتمع مع مرور الوقت (مثلًا عن طريق عقد الاجتماعات مع المجتمعات، وحلقات عمل خاصة بتعزيز الوعي، ودعم المتطوعين من الأفراد، وجمع بيانات إضافية).

د. استخدام البيانات

في جميع الأعمال التي يقوم بها أعضاء الفريق العامل المعني بالرصد، تتفاوت درجات تحكم المجتمعات المشاركة في عمليات الرصد في كيفية استخدام البيانات التي جُمعت. فعلى أقل

تقدير، ترفع المجتمعات مطالبها إلى الجهات المعنية على أساس النتائج المنبثقة عن التحليل. فيما تُقدم المشورة والدعم المناسبين لأنشطة دعوة محددة (مثلًا تنظيم الاجتماعات بين أفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين، وتنظيم المسيرات والاعتصامات، وتحديد المحامين المتطوعين، وحشد وسائل الإعلام المحلية). وفي بعض الحالات، تُسهّل عملية يكون فيها للمجتمعات المتحالفة قرار البت في كيفية استخدام البيانات في أنشطة الدعوة الخاصة بهذه المطالب، وتتولى زمام المبادرة في الإجراءات الرئيسية (هاكيجامي والمشاركة في ممارسة الحقوق). وفي حالات أخرى، تُمارس دورًا راديًا في تنفيذ أنشطة الدعوة ولو كانت تسترشد بوجهات نظر المجتمعات.

ففي حالة منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، تسلمت نساء الريف ونساء الشعوب الأصلية والمهاجرات والفقيرات في المناطق الحضرية بالأدلة البحثية، وشاركن في إجراءات جماعية شملت "الاحتجاجات والمسيرات والالتماسات، والمطالبة بمساحات للسلطة، والتأثير في أصحاب السلطة، وتحدي نظام السلطة الأبوية في المنزل وفي السياسة، وتنظيم أماكن العمل، وإنشاء مجموعات وشبكات مجتمعية داعمة، والتثقيف، وفرض الحصار، والاجتماع إلى مسؤولين، وإجبار السياسيين على الوفاء بالتزاماتهم باستخدام آليات الأمم المتحدة للمساءلة."

التأثير في عمليتي الميزنة والتخطيط

تدعم هاكيجامي المشاركة المجدية للحركات الاجتماعية في العمليات التي تنفذها الحكومة الكينية، وتشمل الميزنة والتخطيط. إن عملية الميزنة بموجب الإطار القانوني في كينيا مفتوحة أمام مشاركة المجتمع، عن طريق تقديم المقترحات الخاصة بالميزانية والمشروعات على سبيل المثال. ويتمثل دور هاكيجامي في تيسير فهم المجتمعات للأحكام المتعلقة بالميزانية وخطط التنمية السنوية، ومن ثمّ رصد هاكيجامي بالتعاون مع المجتمعات الحليفة أدوات للرصد، فضلًا عن تقديم الدعم الفني لرصد تنفيذ خطط التنمية السنوية والميزانيات التي تعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بعد ذلك تُحلل البيانات التي جُمعت خلال دورة التنفيذ على نحو تشاركي، حيث "تحتل المجتمعات الصفوف الأمامية في استعمال المعلومات للمطالبة بالتغيير الاجتماعي"، والانتصاف من انتهاكات حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، تُستخدم البيانات بوصفها أدلة في التقاضي، وتنظيم الاجتماعات التشاورية مع صانعي السياسات والمكلفين بمسؤوليات، وغير ذلك من أنشطة الدعوة مثل صياغة الالتماسات والمذكرات. أما في ما يخص المشاركة في عمليتي الميزنة والتخطيط، تستخدم الحركات الاجتماعية المعلومات المستمدة من خطط التنمية المتكاملة في المقاطعة لصياغة مقترحات للمشروعات وعرضها في خلال عمليتي وضع الميزانية والتخطيط.

هـ. أثر الرصد المجتمعي في نضالات الشعوب من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تشمل النتائج القصيرة الأجل المترتبة على عملية الرصد المجتمعية في كل تجاربنا ما يلي:

← تعزيز الوعي لدى المجتمع وتنظيمه ومشاركته

توفر عمليات الرصد فرصة لتعبئة أفراد المجتمع بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر فيهم. إذ عن طريق جمع البيانات وتحليلها يكتسب أفراد المجتمع فهمًا بحقوقهم ومستحقاتهم وعمليات صناعة القرار. فيتعاونوا معًا على خلق شعور بالهوية المشتركة والتعبير عن مطالبهم الفردية والجماعية. وبناء على تجاربنا، نرى أن الطريقة الفعالة للمحافظة على استمرارية المشاركة المجتمعية مع مرور الوقت تكمن في وضع تقويم لفرص الدعوة الرئيسية، سواء أكانت مرتبطة بالعمليات الرسمية (مثلًا عمل هاكيجانمي في مجال عمليات الميزنة التشاركية)، أو حددها أفراد المجتمع (مثل المشاركة في ممارسة الحقوق). في ما يخص الباحثات الشابات العاملات في مشروع بحوث المشاركة النسائية الذي أطلقه منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، لا تقتصر هذه العملية على تعزيز قدراتهن في استخدام النظرية النسوية ومهارات البحث والدعوة فحسب، بل تمكنهن أيضًا من "تحسين فهمهن لأنفسهن، ونشاطهن، وسياساتهن وتواصلهن مع نساء الشعوب الأصلية في مجتمعاتهن والتضامن معهن."

← الحصول على بيانات أساسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلقاء الضوء على القضايا الهيكلية التي تؤثر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لربما تُمثل البيانات التي توثق انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الفردي والجماعي أداة قوية في الدعوة والتقاضي. فعند مستوى معين، يُمكن استخدام توثيق الانتهاكات الفردية في التماس تحقيق العدالة في الانتهاكات التي تطال الأفراد وتعزيز المطالب الجماعية في آن معًا (مثلًا عن طريق القصص والشهادات الفردية القوية). وعلى مستوى أوسع، يُساعد تصنيف الحالات الفردية في تحديد الثغرات النظامية وكشف أشكال الظلم الهيكلية التي يصعب عادةً التصدي لها، مثل الممارسات التمييزية في تخصيص الموارد العامة، أو الفساد المستشري، أو القوانين والسياسات غير المواتية. على سبيل المثال، وضعت المنظمة الأهلية للمساواة والعدالة خرائط للمستوطنات العشوائية في بوينس آيرس لم تكن متاحة للجمهور، كي يتمكن المقيمون فيها من الإبلاغ عن قضايا منطقتهم. ودفعت مسح المستوطنات وتحديد القضايا التي يواجهها السكان إدارة المدينة إلى إدخال أجزاء منها في الخطة الحضرية الرسمية. وللمرة الأولى اعترفت المدينة رسميًا بضرورة حصول هذه المناطق على خدمات فضلى والتزمت بتخصيص جزء من الميزانية لها.

← إفساح مجالات التعاطي مع صانعي القرارات والإبراز المتزايد لوجهات نظر المجتمعات

يُمكن أن يؤدي تنظيم المجتمعات وإنتاج بيانات عن القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثلًا توافر الخدمات الأساسية، وتنفيذ الخطط والمشروعات المحلية) إلى إفساح المجال للتواصل والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية. تتسم المبادرات التي تستخدم التكنولوجيا ووسائل الإعلام لجعل البيانات في متناول الجمهور (مثل الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة، ونزدك، وفوندار، ومنظمة المتطوعين من خلال الفيديو) بفعالية خاصة في إبراز وجهات نظر المجتمعات بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا الإبراز يؤدي بدوره إلى فتح مجالات جديدة للتفاوض وزيادة التأثير في عمليات صناعة القرار. على سبيل المثال، أجبرت البيانات التي جمعها متطوعو نزيدك حكومة مقاطعة آسان على الموافقة على عقد منتديات دورية لجبر المظالم مع المتطوعين المجتمعيين لمعالجة القضايا الحالية في تقديم الخدمات الغذائية والصحية.

في ما يتعلق بالآثر الطويل الأجل في تمتع المجتمع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بناء على تجربتنا، نرى أن الرصد المجتمعي يُكمن أن يُحدث تغييرات فعلية في توازن القوى بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤوليات:

← قدرة المجتمعات على الدفاع عن حقوقها

تؤكد المنظمات أن عمليات الرصد المجتمعي لها أثر مهم في بناء مهارات أفراد المجتمع وثقتهم ومعرفتهم ليدافعوا عن حقوقهم ويدعوا إلى تحقيقها على نحو فعال. لذا، إن مشاركة أفراد المجتمع في الرصد والتوثيق تُعزز مهاراتهم القيادية والتنظيمية التي يستخدمونها خارج إطار عمليات الرصد، وتحافظ على استمرارية جهود الدعوة مع مرور الوقت. وكما في حالة منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، تُعزز عمليات البحث التشاركية العمل الجماعي وبناء الحركات وتُسهل التعبير عن الأصوات النسائية التي عادة ما تكون على هامش النقاشات العامة. فعلى سبيل المثال، استطاعت جماعة تانغول باي "الدفاع عن المرأة"، ومقرها مانيلا، حشد التأييد العام والنجاح في الضغط على إدارة المدينة لتعليق خصخصة سوق سامبلوك حيث يعمل أفراد الجماعة. ذلك أن تخصيص الأسواق العامة سيؤدي إلى زيادة أجرة الأكشاك التي تُدير معظمها النساء مما يُهدد سبل عيشهن. علاوة على ذلك، انخرطت النساء العاملات في سوق سامبلوك في الدعوة لدى مسؤولي المدينة ومسؤولين حكوميين للمطالبة بإصلاح السياسات التي تُنظم أنشطة الباعة المتجولين في مانيلا.

← العدالة للأفراد

في عدد كبير من الحالات التي مرت علينا، أدى توثيق الانتهاكات وما تلاه من جهود الدعوة أو التقاضي إلى إحراز تقدم ملموس في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز إمكانية وصول الأفراد والجماعات إلى حقوقهم ومستحقاتهم. على سبيل المثال، في حالة منظمة المتطوعين من خلال الفيديو، عولجت واحدة من أصل خمس حالات وثقها المراسلون المجتمعيون، وذلك سواء عن طريق حصول النساء من ذوات الدخل المنخفض على خدمات الصحة الإنجابية والمستحقات المالية، أو عن طريق ضمان وصول المجتمعات الريفية إلى المياه والكهرباء والمرافق الصحية.

← الإنجازات الهيكلية

كما أسلفنا الذكر، يُوفر الرصد المجتمعي فرصًا للتأثير في عمليات صناعة القرار لتصبح أكثر شفافية وتعكس أولويات المجتمعات ووجهات نظرها على نحو أفضل. في بعض الحالات، يؤدي إلقاء الضوء على المطالب الجماعية والتعبير عنها وإبرازها بناءً على أدلة قوية إلى زيادة تخصيص الموارد لمصلحة الجماعات المهمشة. على سبيل المثال، نجحت الحملات المجتمعية التي نظمتها المشاركة في ممارسة الحقوق في دفع حكومتي اسكتلندا وإيرلندا الشمالية لاستثمار ما يقارب 4 ملايين جنيه استرليني لتحسين ظروف الإسكان وإنشاء نحو 100 وحدة سكنية اجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى ضمان الحصول على الوحدات السكنية الموجودة في حالات أخرى.

و. التحديات والدور المحتمل للرصد المجتمع في إطار الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

نظرًا إلى الطبيعة التصاعدية للرصد المجتمعي، ثمة تحدٍ رئيس يواجهه عدد كبير منّا ويتمثل في التوفيق بين توقعات المجتمعات وأطرها الزمنية ورؤاها وأجنداتها مع تلك الخاصة بالمنظمات الداعمة. ذلك أن المنظمات التي غالبًا ما تكون خاضعة لتأثير الممولين لها أجنداتها وشروطها الخاصة: ".... التعبير والتنسيق مع المجتمعات والجهات المحلية الفاعلة في أعمال الرصد تُدار في أوقات ووفق خطابات وأجندات ورؤى مختلفة مقارنةً بالمنظمات غير الحكومية." (فوندار)

بهذا المعنى، إنّ إعادة تأطير الرصد بوصفه من ممارسات المنظمات قد يساعد المجتمعات وجماعات الناشطين في تنقيح استراتيجياتها وتحقيق أهدافها في آن معًا؛ كما يُمكن أن يساعد في زيادة تقدير عملية الرصد التي غالبًا ما توصف بإنها مجرد تمرين لملء المربعات بالإشارة المناسبة لتلبي متطلبات الجهات المانحة. لذ، كيما يكون التأطير الجديد فعالاً، لا بدّ من التركيز على بناء قدرات النشاط المجتمعيين والشعبيين في توثيق أثر الأعمال التي يقومون بها والتقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

ثانيًا، ثمة تحدٍ كبير آخر يتمثل في ضمان المحافظة على استمرارية المشاركة المتسقة والحقيقية لأفراد المجتمع، ويشمل ذلك المبادرات التي تتطلب قيادة مجتمعية عالية المستوى. فقد يجد أفراد المجتمع صعوبة في المحافظة على المشاركة بسبب ضيق الوقت، أو التكاليف المرتبطة بأنشطة الرصد، أو اللغة، أو الأمية، أو الحواجز الاجتماعية (لا سيما للنساء)، أو تراجع الحافز حينما لا تُحقق عملية الرصد النتائج المرجوة في المدى القصير.

ثالثًا، يفرض سياق القمع المتنامي تهديدًا على الناشطين ومنظمي المجتمعات. ولما كانت عملية الرصد تعزز إبراز المجتمعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، فإنها تحمل في الوقت عينه مخاطر تُهدد الجهات التي تعمل في مجال توثيق الانتهاكات والاعتداءات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفضحها والمساءلة عنها.

أخيرًا، ندرك أنه ثمة ضرورة للربط بين جهود التوثيق والرصد وتصنيفها في المجتمعات لإبراز وجهات نظر أفراد المجتمع والتأثير في عمليات صناعة القرار على أوسع نطاق، وبذلك تستغل العمليات المجتمعية إمكانياتها الكاملة في تحقيق تغيير نظامي أعمق، ومواجهة الاتجاهات العالمية التي تؤثر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الإنجاز الكامل لهذا النوع من الربط هو تحدٍ متواصل.

مع ذلك، وفي خطوة أولى في هذا الاتجاه وضع أعضاء الحركات الاجتماعية في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [الميثاق المشترك للنضال الجماعي](#) الذي يُبين التحديات العالمية المشتركة التي تؤثر في المجتمعات. وأيده جميع أعضاء الشبكة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 واضعين أساسًا للإجراءات الجماعية التي تتخذها الشبكة العالمية استنادًا إلى التجارب التي عاشتها المجتمعات المتضررة ومقاومتها. وفي هذا الصدد، يتبدى أن الرصد المجتمعي والعمل على الربط بين القصص ونشرها، ورؤى المجتمعات ومقاومتها عوامل حيوية لإنجاز مهمتنا المتمثلة في "بناء حركة عالمية تجعل حقوق الإنسان والعدالة الجماعية واقعًا مُعاشًا لدى الجميع."

دراسات الحالة

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية - بحوث المشاركة النسائية بشأن العدالة الإنمائية من أجل التغيير "إعلاء الأصوات، وتعزيز الحركات النسائية من أجل العدالة الإنمائية.

[Feminist Participatory Action Research on Development Justice for Change:](#)

[Amplifying Voices, Strengthening Feminist Movements for Development Justice](#)

الجمعية الأهلية للمساواة والعدالة - كامينوس دي لا فيلا

[Caminos de la Villa](#)

فوندار - دعم مجتمعات الشعوب الأصلية عن طريق رصد عمليات التشاور حول مشروعات التنمية

[Supporting indigenous communities by monitoring consultation processes of development projects](#)

هاكيجامي - مشاركة الحركات الاجتماعية في عمليات الميزنة وصناعة القرار المحلي

[Social movements' participation to budget processes and local decision-making](#)

نزيك- إنهاء وفيات الأمومة الآن: الرسائل النصية القصيرة من أجل العدالة

[End MM Now: SMS for Justice](#)

المشاركة في ممارسة الحقوق - الرصد المجتمعي للحقوق في السكن والإقامة والعمل والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم

[Community monitoring of the rights to Housing & Accommodation, Work & Social](#)

[Security, Health, and Education](#)

منظمة المتطوعين من خلال الفيديو - مسوحات للعمل وبرنامج إنديا أنهيرد

[Surveys for Action & India Unheard](#)

escr-net.org/ar/monitoring



تصوير: نزيدك

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC